

أدرج يوم : الإثنين, 04 نوفمبر 2024 21:04

زراعات استراتيجية: ورقة طريق متعددة القطاعات لمرافقة الاستثمارات في الجنوب



الجزائر - تم اليوم الاثنين, تسطير ورقة طريق متعددة القطاعات تتضمن تدابير إضافية لفائدة المستثمرين في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية في الولايات الجنوبية, لاسيما ما يتعلق بتوفير الطاقة, وفتح المسالك الطرقية, وتوفير خدمات الاتصالات.

جاء ذلك خلال اجتماع تنسيقي انعقد بمقر وزارة المالية, للاستجابة للحاجيات المتعلقة بمشاريع تطوير الزراعات الاستراتيجية بالولايات الجنوبية, وذلك بحضور كل من وزير المالية, لعزیز فايد, وزير الفلاحة والتنمية الريفية, يوسف شرفة, ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية, لخضر رخوخ, ووزير الري, طه دربال, ووزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية, كريم ببيبي تركي.

كما عرف هذا الاجتماع حضور ولاية كل من أدرار, تيميمون, إليزي, المنيعه, ورقلة, وتوقرت, بالإضافة إلى إطارات القطاعات الوزارية المذكورة, وممثلي الشركات العمومية والهيئات ذات الصلة على غرار مجمع سونلغاز واتصالات الجزائر والوكالة الوطنية للموارد المائية, والصندوق الوطني للاستثمار ومدراء المعاهد التقنية المعنية والديوان تطوير الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة, ذكر السيد شرفة بالأهداف التي حددها رئيس الجمهورية بخصوص تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب وتطوير الزراعات الاستراتيجية, مؤكدا على ضرورة العمل من أجل تسريع عملية ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وفك عزلتها.

ورغم تسجيل عدة صعوبات, أشار الوزير إلى انطلاق تجسيد الاستثمارات على مستوى 94 مستثمرة فلاحية في الولايات الجنوبية, وأن بعضها فعليا دخل مرحلة الإنتاج.

ولتذليل الصعوبات المسجلة, كشف الوزير خلال المناقشات التي عرفها الاجتماع, أنه تقرر اعطاء الولايات الجنوبية "الأولية" في المخصصات المالية الموجهة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة.

أما بخصوص القروض البنكية, فذكر السيد شرفة أن جلسة عمل جمعت, أمس الأحد, بكل من وزير المالية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المهنية, تم خلالها الاتفاق على إشراك كل البنوك العمومية في تمويل الاستثمارات الفلاحية, حيث سيركز كل بنك على منطقة معينة من المناطق.

كما سيتم إشراك جميع شركات التأمين العمومية في عملية تأمين المستثمرات الفلاحية, لافتا إلى أن كل هذه الإجراءات سيشروع في تجسيدها خلال الأسابيع القادمة.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجان محلية متعددة القطاعات لتحديد الأولويات الخاصة بكل ولاية قصد تعبئة الموارد المالية الضرورية, وفقا للوزير.

ومن شأن ذلك -يقول السيد شرفة- بعث رسالة ثقة للمستثمرين مفادها بأن الدولة تضع الإمكانيات اللازمة لإنجاح برنامج الزراعات الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار, ذكر بمشاريع إنجاز 350 مركزا جواريا للتخزين بسعة 50 ألف قنطار/ مركز (سعة تخزين كلية تصل إلى 5ر17 مليون قنطار), وكذا إنجاز 30 صومعة لتخزين الحبوب طويل المدى. فبالنسبة للمراكز الجوارية للتخزين, أوضح الوزير أن 311 منها في طور الإنجاز وسيتم استلام أولها شهر فبراير 2025, فيما سيتم الإعلان "قريبا" عن المؤسسات التي ستتكفل بإنجاز الـ36 مركزا المتبقي.

استثمارات فلاحية كبرى جديدة في الجنوب

ولفت السيد شرفة إلى أن 51 مركزا جواريا للتخزين من بين المراكز المبرمجة يوجد بالولايات الجنوبية. وبخصوص الصوامع التي تبلغ قدرتها التخزينية مليون قنطار/صومعة, فأشار الوزير إلى أن الإجراءات وصلت مراحلها الأخيرة لاختيار مؤسسات الإنجاز.

ومن المقرر إنجاز ثلاثة من هذه الصوامع في الجنوب على مستوى كل من أدرار, ورقلة, والمنيعه. أما وزير المالية فأكد في كلمته رصد اعتمادات مالية معتبرة لفائدة قطاع الفلاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة, لاسيما ما تعلق بترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق استصلاح ومنح الأراضي في إطار الامتياز, الكهرباء الفلاحية, شق الطرقات والمسالك الفلاحية, توسيع المساحات المسقية, وكذا حشد الموارد المائية الضرورية. في هذا الإطار, أشار الوزير إلى أن الولايات الجنوبية استفادت من أغلفة مالية معتبرة في قطاع الطرقات, وذلك من خلال برنامج جاري لإنجاز 103 مشاريع.

وفي مداخلة له خلال النقاشات, أشار السيد رخوخ إلى أن العمل جار لرد الاعتبار للطرقات الوطنية والولائية وفتح مسالك جديدة بالجنوب, على غرار المسلك الخاص بمشروع "بلدنا" بولاية أدرار.

أما السيد دربال, فأكد في مداخلته على توفر الجزائر على الإمكانيات التي تسمح لها بإيجاد حلول لتوفير المياه للمشاريع الفلاحية بالولايات الجنوبية.

وأشار السيد تريكي من جهته, إلى أن دائرته الوزارية ستعمل على إيجاد الحلول اللازمة بهدف توفير شبكات الاتصال على مستوى المستثمرات الفلاحية, لافتا إلى أن الاعتماد على الأقمار الصناعية يعتبر من بين الحلول الناجعة.

وعرف الاجتماع تقديم عرض من طرف وزارة الفلاحة حول المشاريع الكبرى في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية, حيث تمت الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف, ومشروع المجمع الإيطالي "بي اف" لإنتاج الحبوب والبقوليات, تتواجد حاليا عدة مشاريع مهيكله أخرى في مرحلة الاطلاق.

ويتعلق الأمر بمشروع لمجمع سيفيتال على مستوى ولايات المنيعه, ورقلة وغرداية على مساحة إجمالية تفوق 285 ألف هكتار, لإنتاج الشمندر السكري ووحدة لتحويله بطاقة 505 ألف طن/سنة, مع إنتاج محاصيل استراتيجية أخرى.

بالإضافة إلى مشروع لشركة "تافاديس" التابعة لمجمع "مدار", بولايتي ورقلة وتوقرت على مساحة تفوق 20 ألف هكتار, لإنتاج الشمندر السكري ووحدة تحويل بطاقة 60 ألف طن/يوم, مع استهداف إنتاج 720 ألف طن/سنة, علاوة على إنتاج محاصيل استراتيجية أخرى ضمن برنامج التدوير الزراعي.

كما تم تسجيل مشروع استثماري جزائري-سعودي ببلدية حاسي قارة بولاية المنيعه, على مساحة قدرها 20 ألف هكتار وذلك لإنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي.

علاوة على ذلك, تم تسجيل استثمارات في إطار شراكة جزائرية-صينية في مجال الدواجن والزراعات الاستراتيجية, وذلك على مستوى ولاية أدرار.

بقلم خالد زوبيري

نشر في 04 نوفمبر 2024 - 22:04

زراعات استراتيجية.. تسطير ورقة طريق متعددة القطاعات لمرافقة الاستثمارات في الجنوب



نظمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، اليوم الاثنين، بمقر وزارة المالية، لقاءً تنسيقياً، جمع كلاً من يوسف شرفة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، وزير المالية، وزير الطاقة و المناجم، وزير الري، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

وحُصص اللقاء لدراسة الاحتياجات المتعلقة بإنشاء الهياكل القاعدية والبنى التحتية لمحيطات الاستصلاح الفلاحي بولايات الجنوب.

حضر هذا اللقاء، ولاة ولايات أدرار، تيميمون، إليزي، المنيعه، ورقلة وتقرت، إضافة إلى مدراء شركات عمومية على غرار مجمع سونلغاز، واتصالات الجزائر، والوكالة الوطنية للموارد المائية، و الصندوق الوطني للاستثمار. ومدراء المعاهد التقنية المعنية، ومدراء ديوان تطوير الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية، والديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وإطارات من القطاعات المعنية.

ويهدف هذا اللقاء إلى وضع ورقة طريق للتكفل بالاحتياجات الخاصة بالمحيطات الفلاحية وربطها بمختلف الشبكات (كهرباء، غاز، طرق، ألياف بصرية.. الخ). بما في ذلك مشروعا إنتاج الحليب المجفف بالشراكة مع الشركة القطرية "بلدنا" - وإنتاج الحبوب والبقوليات و العجائن الغذائية بالشراكة مع bf الإيطالية. وخلال تدخلهم، أكد الوزراء على الأهمية البالغة التي توليها السلطات العليا للبلاد للقطاع الفلاحي. وضرورة العمل على تجسيد الأهداف المنوطة به لتعزيز الأمن الغذائي. حيث نكّر وزير الفلاحة والتنمية الريفية، في هذا الصدد، بمسعى القطاع لاستصلاح مليون هكتار عن طريق السقي في أفق 2027. وتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب والذرة والشعير ابتداء من 2025. إضافة إلى تطوير النباتات الزيتية والسكرية والبقول الجافة، والحليب. و كذا إنجاز 350 مركزاً جوارياً للتخزين و 30 صومعة استراتيجية. في إطار تجسيد المخطط الوطني لتنمية الزراعات الاستراتيجية.

و بعد الاستماع إلى تدخلات الولاية الذين قدموا وضعية خاصة بالاستثمار الفلاحي المهيكل على مستوى ولاياتهم. تم الاتفاق على تشكيل لجان محلية متعددة القطاعات لتحديد الأولويات الخاصة بكل ولاية قصد تعبئة الموارد المالية الضرورية.

رابط دائم: <https://nhar.tv/pjyjo>





بقلم أمينة داودي

نشر في 04 نوفمبر 2024 - 11:17

200 مليار دج لدعم أسعار الحليب والسكر والزيت



كشف وزير المالية لعزیز فايد، أنه تم تخصيص مبلغ مالي قدره 659 مليار دج من أجل دعم المنتجات ذات الإستهلاك الواسع.

وأضاف وزير المالية خلال عرضه لمشروع قانون المالية لسنة 2025 اليوم الإثنين بالمجلس الشعبي الوطني. أنه تم تخصيص 348 مليار دينار للديوان المهني للحبوب، 100 مليار دج للحليب. بالإضافة كذلك إلى 88 مليار دج للمياه المحلاة وكذا 23 مليار دينار لدعم الطاقة. وكذا 100 مليار من أجل تثبيت أسعار السكر والزيت 100 مليار دج

اجتماع تنسيقي بين قطاعات الطاقة .. المالية والفلاحة لدراسة احتياجات المنطقة

اتخاذ كل التدابير لربط مشاريع الاستثمار الفلاحي بالجنوب بالطاقة

عرقاب يؤكد على أهمية الشراكة مع قطر وإيطاليا في تعزيز الاستثمار

إطارات من وزارة الطاقة والمناجم ومن مجمع سونلغاز. وبهذه المناسبة، جدد وزير الطاقة والمناجم تأكيده على الأهمية الاستراتيجية لهذا النوع من المشاريع والتي تعتبر ثمرة التعاون والشراكة المميزة بين الجزائر ودولة قطر الشقيقة وكذا مع إيطاليا. كما أكد، على أنه تم اتخاذ كل التدابير اللازمة من طرف مجمع سونلغاز بهدف ربط هذه المشاريع بالطاقة اللازمة، كما أكد أن سونلغاز سطر في هذا الإطار ورقة طريق عملية، تمكنها من تنفيذ كل التزاماتها فيما يتعلق بالربط بالطاقة، وهذا يخص أيضا المستثمرين والصناعيين والفلاحين، وخاصة بجنوبنا الكبير. أما بخصوص ربط المستثمرات الفلاحية، فقد تم لحد الآن ربط أكثر من 000,66 مستثمرة فلاحية عبر كامل التراب الوطني.

الهياكل والبنى القاعدية لمحيطات الاستصلاح (كهرباء، غاز، طرق، ألياف بصرية، المياه...)، بما فيها مشروع إنتاج الحليب المجفف بالشراكة مع الشركة القطرية سبلدنا" بولاية أدرار، وإنتاج الحبوب والبقوليات والعجائن الغذائية بالشراكة مع الشركة الإيطالية "بونيفيشي فيراريزي (Ferraresi-BF Bonifiche) بولاية تيميمون. وجرى هذا الاجتماع، بحضور كل من وزير المالية، السيد لعزیز فايد، ووزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد يوسف شرفة، ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، السيد لخضر رخوخ، ووزير الري، السيد طه دربال، ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، السيد كريم بيبلي تركي، بالإضافة إلى حضور ولاية كل من ولايات أدرار وتيميمون والبيزي والمنيعة وورقلة وغرداية وتقرت، وكذا حضور

جديد وزير الطاقة والمناجم، تأكيده على الأهمية الاستراتيجية للمشاريع المتعلقة بالاستثمار الفلاحي في الجنوب والتي تعتبر ثمرة التعاون والشراكة المميزة بين الجزائر ودولة قطر الشقيقة وكذا مع إيطاليا.

تم عقد اجتماع تنسيقي بين قطاعات الطاقة.. المالية والفلاحة، لدراسة احتياجات الزراعات الاستراتيجية بالولايات الجنوبية فيما يخص الربط الطاقوي وإنشاء الهياكل والبنى القاعدية، من تنظيم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وفي إطار استراتيجية تطوير الاستثمار الفلاحي بولايات الجنوب الكبير. وشارك وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، بمقر وزارة المالية، في اجتماع تنسيقي بين قطاعات الطاقة.. المالية والفلاحة لدراسة احتياجات الاستثمار الفلاحي بالجنوب فيما يخص الربط الطاقوي وإنشاء

النهار

ONLINE

بقلم حبيبة محمودي

نشر في 03 نوفمبر 2024 - 19:57 تحديث في 04 نوفمبر 2024 - 08:55

إنجاز 250 مركز تخزين وسيط للحبوب في 52 ولاية ومنح أكثر من 16 ألف هكتار للفلاحين الشباب



تحضر الحكومة لإنجاز سلسلة من المشاريع الاستثمارية تخص تخزين المادة الاستراتيجية الحبوب بشتى أنواعها عبر 52 ولاية، تُعرف بمراكز التخزين الوسيط.

وستُضاف تلك المراكز الوسيطة للتخزين إلى ثلاثين صومعة للتخزين الطويل الأجل بالجهة الجنوبية للوطن. وفي الشق المتعلق باستثمارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر مشروع ميزانية الدولة، تم الكشف بلغة الأرقام عن البرنامج الجاري انجازه والمتعلق ببناء وتجهيز 30 صومعة استراتيجية للتخزين طويل الأجل جنوب الوطن، ناهيك عن إطلاق دراسات لتكييف والمراقبة وأعمال البناء والتجهيز لـ 250 مركزا محليا للتخزين الوسيط للحبوب في 52 ولاية. ومنها على سبيل المثال 10 مراكز بسكيكدة، 4 بعنابة، 9 بقالمة، 9 بقسنطينة، 12 بالمدية، 5 بمستغانم، 7 بالمسيلة، 9 بمعسكر، 9 بورقلة، 7 بوهران، 7 بالبيض، 6 برج بوعريريج، 4 المغير، 3 تقرت، 1 تندوف، 2 بومرداس. كما تشمل سلسلة الاستثمارات، البرنامج الجديد من أجل التكفل بالنشاطات الهيكلية مثل الكهرباء الفلاحية على مسافة 3791 كلم لفائدة 12 ولاية، والبرنامج الوطني لزراعة الفواكه الريفية لفائدة 28 ولاية، وكذا فتح وتهيئة 6.438 كلم من المسالك الفلاحية.

وبشأن برنامج تهيئة الأراضي، فإن عملية تنفيذ مشاريع الولايات متواصلة، بهدف تهيئة 610 آلاف هكتار، منها 400 ألف هكتار لفائدة 682 مستثمر "هيكلية مشاريع بأكثر من 100 هكتار و210 ألف هكتار لفائدة 16 ألف شاب مستفيد" إضافة إلى إطلاق 4100 مزرعة بمساحة 150 ألف هكتار في إطار الامتياز، أي 25 من المائة من الهدف المتوخى 2025.

وفيما يتعلق بالأراضي الفلاحية عامة، يهدف برنامج القطاع الفلاحي إلى ضمان تنمية الأراضي مع استغلالها على النحو الأمثل، فمن بين الإجراءات الرئيسية التي اتخذها القطاع، إغلاق التحويل في إطار القانون 10-03 واسترجاع الأراضي غير المستغلة، إذ تم العملية 93 ألف و867 مستفيد على مساحة مليون و245 ألف و386 هكتار. وحتى الآن فقد تم استصلاح أكثر من 750 ألف هكتار، وهو ما يمثل 60 من المائة من الأراضي المقرر استعادتها و30 من المائة من إجمالي المساحة المخصصة في إطار هذا البرنامج.

وتعول الوزارة على إنشاء نظام جديد للوصول إلى العقار كجزء من تطوير الأراضي من خلال الامتياز على أساس تبسيط الإجراءات والرقمنة وتحسين إمكانات الأراضي الحالية على وجه الخصوص، وكذا الأراضي التي سيتم إثبات إمكاناتها وتحديد محفظة العقار الإجمالية البالغة 550 ألف هكتار لصالح ODAS.

ثاني قطاع في المنظومة الاقتصادية بعد المحروقات

قطاع الفلاحة

يساهم في الناتج المحلي الخام بـ13%

وقف استيراد القمح الصلب ابتداء من 2025



القيمة القصوى للإنتاج بالجزائر 60 قنطارا/هكتار.

السلالة الزراعية

في السياق، أشاد ذات المتحدث بالدور المحوري المنوط بالأنظمة القانونية في تشكيل بيئة أعمال محفزة للاستثمارات، على حد متساو ومتوازن بين الشمال والجنوب، في إطار استراتيجية التوازن التنموي. ورغم الظروف المناخية غير المستقرة التي يعرفها العالم، جعل جميع دوله تحتكم إلى دراسات علمية من أجل أقلسمة المحاصيل الزراعية وتحقيق الإنتاجية المستدامة.

واعتمدت الجزائر نفس المقاربة من أجل تطوير المحاصيل الزراعية، خاصة الزراعة الصحراوية، التي تحتكم إلى ظروف مناخية وقواعد وميكانيزمات خاصة، في ظل التغيرات المناخية التي أدت على كمية ونوعية الإنتاج الزراعي.

ويهدف حماية وتطوير المحاصيل الزراعية، لجأت إلى تطوير البذور المقاومة للإجهاد المائي وتطوير سلالات البذور، وهي المهمة التي تم إسدائها إلى بنك البذور التي استحدثت لغرض تطوير السلالات الزراعية والمحافظة على السلالات الأصيلة ذات المقاومة القوية للتغيرات المناخية، إضافة إلى تطوير تقنيات الري الحديثة.

بالمقابل، بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة نسبة 4,3%، بحسب ذات المتحدث، الذي يرى أنها تبقى مرشحة للارتفاع في ظل الإجراءات التي تم تبنيها على أرض الواقع من أجل بعث المشاريع الاستثمارية، وإرساء قاعدة هيكلية متينة بالقطاع الصناعي للرفع من مساهمته في الناتج المحلي الخام، مدعوماً بجعلة الإجراءات والمجهودات التي تبذلها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

الفلاحي، الذي تعمل عليه الجزائر في قادم السنوات لأجل كسب رهان تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق أمنها الغذائي.

من نجاح إلى اكتفاء

في السياق، أوضح البروفيسور فارس هياش، في اتصال مع "الشعب"، أن السنوات الأخيرة سجلت ارتفاعاً نسبياً في نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا الأخير 13% في الناتج المحلي الخام، بقيمة اقتصادية تعادل 35 مليار دولار، وهي نسبة تؤشر على مدى نجاعة السياسات المعتمدة والإصلاحات التي أقرتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بهدف تطوير الاستثمارات الفلاحية، التي نجحت في تغطية 75% من الحاجيات الغذائية للبلاد. تجسد هذا الاكتفاء المحلي في اتخاذ رئيس الجمهورية قراراً سيادياً وتاريخياً ببدء استيراد القمح الصلب ابتداء من 2025، والتوقف النهائي عن استيراد الشعير سنة 2026، مع تسليح استراتيجية لإنتاج الحبوب على مساحة تقدر بـ3 ملايين هكتار.

من جهة أخرى، بلغت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في استحداث مناصب شغل 7%، ما يعادل حوالي 2.6 مليون منصب شغل؛ أرقام مرشحة للارتفاع بعد الشركات النوعية التي أبرمتها الجزائر مع كبرى الشركات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا الزراعية، مثل شركة "بلدنا" التي استثمرت ببلادنا عبر مشروع استراتيجي من ثلاثة محاور؛ إنتاج الحليب المجفف، إنتاج اللحوم الحمراء وزراعة الأعلاف على مساحة 117 ألف هكتار بقيمة استثمارية بلغت 3.5 مليار دولار. ويختصص المساحات الزراعية، أكد المتحدث أن الجزائر تعمل جاهدة على الرفع من إنتاجية الهكتار، مثلما هو متعمد عالمياً، أين تصل هذه الأخيرة أحياناً إلى 120 قنطار/الهكتار، في حين بلغت

سجل الديوان الوطني للإحصاء نمواً في نسبة مساهمة قطاعات مهمة في الناتج المحلي الخام للبلاد، حيث بلغت مساهمة قطاع الفلاحة 13% مقابل 4,3% بالنسبة لقطاع الصناعة، الذي استفاد كثيراً من زيادة نشاط النفط الذي كان عاملاً في ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية بنسبة 2,7%.

فايزة بلعربي

يتوقع الخبراء ارتفاع مساهمة قطاع الفلاحة لسنة 2025 بوتيرة ملحوظة، نتيجة دخول الاستثمارات الفلاحية المحلية والأجنبية حيز الاستغلال الفعلي، محققة بذلك اكتفاء محلياً، مكن الجزائر من اتخاذ قرارات سيادية بمنع استيراد العديد من المواد الاستراتيجية، أهمها القمح الصلب والشعير بنهاية 2026.

يعد ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاستراتيجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2023-2024، مؤشراً إيجابياً عن مستوى تنوع الاقتصاد الوطني ومدى ديمومته وصلابته ومقاومته للهزات الاقتصادية العالمية، حيث كان ولعقد طويلة قطاع الطاقة الدرع الواقعي للاقتصاد الوطني، إلا أن اهتمام الجزائر، بتعليمات صارمة من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بتطوير جميع القطاعات المنتجة والخدماتية، جعل العديد منها تعود إلى الواجهة، على غرار قطاعي الصناعة والفلاحة، منضفين بذلك إلى المنظومة الدفاعية الاقتصادية للبلاد.

ويرتبط التطور والتحول النوعي في مستوى الأداء، بالإرادة السياسية الحقيقية المترجمة في جملة الإجراءات الميدانية التي اتخذتها السلطات العمومية على أرض الواقع، من أجل إعطاء دفع قوي للقطاع

فضاءات بيع مجانية بأسواق الجملة.. بحاري لـ"المساء":

تدابير استثنائية لكسر أسعار البيض والتفاح

■ البيع من المنتج إلى تجار التجزئة والمستهلك مباشرة ■ أسعار البيض ستترجع إلى 300 دينار خلال أيام

المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للتجار والحرفيين يعقوب بحاري، لـ"المساء" أمس، أن وكلاء تجار الجملة عقدوا أمس، بولاية ميله، اجتماعا مع رئيس المجلس المهني لشعبة البيض وتربية الدواجن، تم خلاله التأكيد على ضرورة العمل على خفض أسعار البيض خلال الأيام القادمة، بالنظر إلى التسهيلات التي منحها وزارة التجارة، للمربين والفلاحين بتخصيص مربعات مجانية لبيع البيض بأسواق الجملة التابعة للمؤسسة العمومية لإنجاز وتسيير أسواق الجملة للخضر والفواكه "ماقرو"، وكذا تسجيل إنتاج وفير جدا خلال هذا الموسم، خاصة بعد استيراد مليونين و400 ألف وحدة من الصيصان لتحقيق الوفرة.

كما تم الاتصال عقب الاجتماع بكبار التجار

أكد الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، أن أسعار البيض ستعرف انخفاضا ملحوظا لتصل إلى 300 دينار للصفحة في الأيام القادمة، مع تعميم مبادرة تخفيض أسعار التفاح عبر مختلف الولايات التي تشهد تواجد أسواق جملة للخضر والفواكه تابعة لمؤسسة "ماقرو"، وذلك بعد اتخاذ تسهيلات استثنائية تتمثل في مجانية الدخول لهذه الأسواق ومنح فضاءات بيع مجانية من الفلاحين إلى تجار التجزئة والمستهلك مباشرة للقضاء على الوسطاء الذين يتسببون في رفع الأسعار.

زولا سومر

كشف رئيس المكتب الولائي لوكلاء تجار الجملة للخضر والفواكه بولاية ميله "ماقرو"

خاصة وأن الموسم الحالي يعرف وفرة في الإنتاج، خاصة بولايات الشرق التي تتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي ابتداء من العامين المقبلين، دون الحاجة إلى التموين من باقي مناطق الوطن، وذلك بعد دخول عدة ولايات في الإنتاج الذي كان مقتصرا في السابق على ولايتي باتنة وخنشلة.

وأضاف بحاري، أن اللقاء الذي عقده وزير التجارة، الخميس الماضي، مع ممثلي اتحاد التجار واتحاد الفلاحين ومؤسسة "ماقرو" قصد ضمان تموين السوق بالمواد الفلاحية والغذائية وتأطير الوكلاء، تم خلاله الاتفاق على الترخيص بالدخول المجاني لمنتجي التفاح والبيض لأسواق الجملة التابعة لمؤسسة "ماقرو" لبيع المنتجات بأسعار منخفضة.

لإعلامهم بهذه التسهيلات الاستثنائية المتخذة، وتنظيم أيام تحسيسية لتعريفهم بهذه الإجراءات التي بدأت تدخل حيز التنفيذ ابتداء من أول أمس، خاصة بسوق وادي العثمانية بميلة، الذي أصبح قبلة لتجار التجزئة خاصة فيما يخص اقتناء التفاح، حيث يعرف السوق يوميا دخول كميات تتراوح ما بين 700 و800 قنطار من التفاح من مختلف الأنواع، حيث تتراوح أسعار التفاح حسب المتحدث ما بين 80 دينارا إلى 320 دينار حسب النوعية.

وأوضح ممثل وكلاء تجار الجملة، بأنه سيتم تعميم هذه التدابير على باقي أسواق الجملة التابعة لمؤسسة "ماقرو" بتلمسان، عين وسارة، والحطاطبة وغيرها، لأنه من غير المعقول - كما قال - أن تسجل أسعار التفاح مستويات قياسية،

فيما تواصل لجان التفتيش عملها

ضبط سوق الفواكه مرهون بكسر أسعار الموز

« مصطفى زبدي: الارتفاع الفاحش في سعر التفاح غير مقبول »

والتجزئة، وإعداد تقارير مفصلة حول الفوارق اليومية بشأن كل منتج من المنتجات، فضلا عن الاطلاع على مدى احترام التجار لتعليمات الوزارة، بشأن إظهار الأسعار للمستهلكين؛ سواء على مستوى أسواق الجملة أو التجزئة. كما شرع في تشكيل لجان تحسيس وتفتيش، تعمل ميدانيا على مستوى الأسواق؛ بهدف بحث ودراسة معادلة أسعار الخضار والفواكه، التي تفرض إيجاد طريقها نحو الاستقرار، خاصة بعض المواد الأكثر استهلاكاً في شعبة الفواكه. وتعمل هذه اللجان المقسمة بين فضاءات البيع بالجملة والتجزئة، على

الكم والنوع هذا الموسم، وفي المقابل تشهد أسعارها ارتفاعاً محسوساً على مستوى الأسواق. وأكد زبدي على ضرورة دراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار هذه المادة في أوج موسم الجني رغم الوفرة المعلنة من طرف المنتجين؛ من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستقرار السوق، مع الحفاظ على مداخيل الفلاحين من جهة، والقدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى.

وأعطت وزارة التجارة تعليمات باستحداث لجان ميدانية لمتابعة أسعار الخضار والفواكه على مستوى أسواق الجملة

أكد رئيس المنظمة الوطنية لحماية المستهلك، مصطفى زبدي، أن التحكم في أسعار الفواكه لن يكتمل إلا من خلال التحكم في سعر الموز، وضبطه في حدود 250 دج، معبرا في نفس الوقت، عن رفضه التام الارتفاع الفاحش في أسعار التفاح الذي بلغ حدود 700 دج للكلف الواحد، علما أن التفاح من الفواكه الموسمية.

نسيمة زيداني

أوضح زبدي عبر صفحته في "الفايسبوك"، أن سعر الموز لا بد أن يكون ثابتا طوال السنة، ومعلوما في البورصة العالمية؛ فالموز أسهل منتج فلاحى قد يخضع للرقابة؛ ما يسمح باستقرار أسعار الفواكه الأخرى، خصوصا منها الموسمية، معبرا عن استيائه من الارتفاع الفاحش في أسعار التفاح، الذي يتراوح ما بين 600 و700 دج.

واستحسن زبدي قرار وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التجارة وترقية الصادرات، القاضي باتخاذ مجموعة من التدابير للحد من ارتفاع أسعار التفاح، من بينها فتح فضاءات بيع مباشر مجانا لفائدة الفلاحين بأسواق الجملة؛ حيث تم دراسة الآليات والأطر التنظيمية لضبط سوق مادة التفاح، ضمن مقاربة تشاركية يتم المصادقة عليها من طرف جميع الفاعلين المعنيين. وللعلم، تم عرض المعطيات الخاصة بشعبة التفاح على المستوى الوطني، والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في الإنتاج، ووفرة من حيث



معرفة الأسعار الحقيقية التي يبيع بها الفلاح، وصولا إلى أسواق الجملة، ومن ثمة إلى التاجر البسيط؛ من خلال تتبع الفواتير، وإلزام التجار بإظهار أسعار المنتجات للزبون، فضلا عن التعرف على هوامش الربح التي يتقاضاها كل تاجر، وإعداد تقارير مفصلة في هذا الخصوص للجهة الوصية؛ بهدف إيجاد وبحث حلول لظاهرة ارتفاع الأسعار.

أثمان تنافسية في تناول الجميع أجود أنواع التمور.. وفرة الإنتاج وانخفاض في الأسعار

شهدت أسعار التمور في الجزائر خلال الموسم الجاري 2023-2024 انخفاضا كبيرا مقارنة مع مواسم سابقة، بعد دخول الإنتاج الجديد الأسواق، حيث اكتسحت أجود أنواع التمور، خاصة "دقلة نور"، سوق التجزئة عبر مختلف ولايات الوطن وبأسعار تنافسية ومنخفضة وصارت في متناول الجميع، ما عزز مجهودات الدولة في الحفاظ ودعم القدرة الشرائية للجزائريين.

تنتج أكثر من 350 نوعا".

وعن الأسباب وراء هذا الانخفاض المحسوس في الأسعار، قال محدثنا إنها "تتمثل في حدوث فائض في الإنتاج"، معتبرا أن "التمور الجزائرية هي الأفضل اليوم في العالم من حيث الجودة، خاصة ما تعلق بدقلة نور المطلوبة كثيرا على مستوى الأسواق الخارجية، ما عزز بلوغ الجزائر الريادة العالمية في مجال تصدير التمور خلال السنوات القليلة المقبلة، خاصة إذا تعززت المرافقة بشكل أكبر.

وضمن هذا السياق، أكد أن الجهات المعنية تسعى جاهدة لتعزيز جودة محصول التمور وتطوير تقنيات الإنتاج والتغليف، ما يسهم في رفع قيمتها في السوق المحلية والخارجية ويزيد من كمية صادراتها نحو دول العالم التي تبحث عن التمور الجزائرية ذات الجودة العالية والقيمة الغذائية الكبيرة.

وضمن هذا الإطار، لفت بوخالفة إلى أن الجزائر تشهد تطورا كبيرا ونموا في إنتاج التمور وفق أحدث التقنيات وأعلى معايير الجودة، ما أسهم في زيادة تصدير منتجاتها، بالنظر إلى وفرة الإنتاج الوطني من هذه المادة، حوالي 1.2 مليون طن من التمور سنويا، وفق أرقام رسمية.

وبما أن المعطيات بخصوص هذا النوع من الاقتصاد الزراعي مثيرة للاهتمام، فقد كان مختصون في التصدير قد تحدثوا، سابقا، عن عائدات تصدير التمور التي ستصل 400 مليون دولار سنة 2025، حيث تصدر الجزائر حاليا 75 ألف طن من التمور بقيمة 80 مليون دولار سنويا وهذه العائدات يمكنها أن ترتفع إلى 300 أو 400 مليون دولار السنة المقبلة.

هيام لعيون

تعرف مختلف أسواق البلاد، وفرة في إنتاج التمور، على خلاف المواسم الماضية، حيث انخفضت أسعار التمور بمقدار فاق النصف، 50%، فسعر الكيلوغرام الواحد من التمور جيدة النوعية اليوم، لا يتعدى 350 دج. في حين سعره السابق كان يصل إلى 800 دج، بينما وصل السعر الأدنى للكيلوغرام الواحد من هذا النوع من الفواكه إلى 200 دج. نوعية متوسطة، بحسب ما أفاد المختص الفلاحي لعلا بوخالفة. قال لعلا بوخالفة، في تصريح خص به "الشعب"، إن هذا الموسم عرف وفرة كبيرة في إنتاج التمور وبأسعار تنافسية ومغرية مع جودة ممتازة، وهي عنوان سمة الشعبة الفلاحية لهذا الموسم، حيث يعتبر موسما خاصا جدا. وأبرز محدثنا، أنه كان متوقعا انخفاض أسعار التمور هذا العام بنسب متفاوتة، بسبب وفرة المنتج والفائض المسجل في الإنتاج، مفيدا أن تحسن مستوى الإنتاج والأسعار بشكل كبير خلال الفترة الحالية له أسبابه.

وأرجع ذات الخبير الأمر إلى مساهمة وفرة إنتاج النخيل في الجزائر خلال الموسم الحالي، في انخفاض أسعار التمور بنسبة كبيرة في متاجر التجزئة، وهو ما كان سببا في وفرة المحصول. وأضاف، أن "موسم إنتاج هذه الشعبة الفلاحية بدأ وسيستمر لأيام قادمة، خاصة وأن معظم المنتجين قادم من ولايات الجنوب، خاصة بالذكر ولاية بسكرة التي تتوافر وحدها على 4.5 ملايين نخلة، وبعضها من مدن أخرى وهي الوادي والمغير وتوقرت وغرداية والمنيعمة وأدرار وبشار وتيميمون، وتحصي بلادنا 17 ولاية منتجة للتمور،

للقضاء على ظاهرة بيع زيت الزيتون المغشوش

مطالب بضرورة إنشاء أسواق جهوية في ولايات الوسط المنتجة

الزيتون، بالإضافة الى وضع كمية من صبغات معينة على الزيت بعد خلطه حتى ينخدع المستهلك، ويعتقد أن هذا اللون هو اللون الطبيعي للزيوت، ومن جهته أضاف صاحب أقدم معصرة زيت الزيتون بالبويرة، ان هناك من يقوم بجلب كميات هائلة من زيت الذرة وإضافة بودرة نكهة زيت "طعم" وصبغات لون لها، ومن ثم إعادة تعبئتها و انزالها الى السوق لبيعهما بسعر مرتفع وكأنها زيت زيتون طبيعية. وأكد المسؤول، ان زيت الذرة يتصف باللون الأصفر الفاتح، مع العلم أن زيت الزيتون الطبيعي يميل لونه الى الأخضر، وأضاف أن هناك بعض التجار يقومون بجمع الزيت الطبيعي الحولي "قديم" وغير صالح نوعا ما ، ومن ثم يضيفون عليه بعض المواد الكيميائية ليصبح مناسباً لمذاق المواطنين ، ويقومون بعرضه على الطرقات لبيعه، أو يبيعه بسعر الجملة لتجار آخرين معدومي الخبرة.

■ فاطمة عكوش

وجه أرزقي تودرت، خبير في شعبة زيت الزيتون نداء إلى السلطات المعنية، من أجل إنشاء أسواق جهوية على المستوى الوطني للقضاء على ظاهرة بيع زيت الزيتون المغشوش، تزامنا مع انطلاق موسم جني الزيتون على المستوى الوطني. وطلب الخبير في شعبة زيت الزيتون بضرورة إنشاء أسواق جهوية للزيتون، خاصة في الولايات المنتجة لهذا المنتج لحماية من المضاربة والمنافسة والتهميش.

مع انتشار ظاهرة في أسواق البويرة، وحتى على مستوى الطرقات الوطنية الكثير من الزيت المغشوش والذي يتم بيعه بين 800 و900 دج للتر الواحد، كمنافس قوي للزيت الصحي والطبيعي، وهذا في ظل غياب الرقابة، وهو ما خلف تدمرا كبيرا بين المواطنين الذين وقعوا ضحايا هؤلاء التجار الغشاشين. وحسب المصدر، فان التجار عادة يقومون بإضافة زيت الذرة "السيرج" لزيت الزيتون كونه رخيص الثمن مقارنة بزيت

تطور وأداء جيد للعديد من القطاعات الحيوية الاقتصاد الجزائري على عتبة الانتعاش

● خبراء الطاقة يتوقعون ارتفاع أسعار النفط إلى متوسط 84 دولارا للبرميل خلال سنة 2025



نزكية كبير

حافظت الجزائر ولا تزال على
وتيرة نموها الاقتصادي رغم
حالة المد والجزر التي تشهدها
أسعار النفط في الأسواق
العالمية، بسبب تأثرها
بالتوترات والأحداث
السياسية التي يعيش على
وقعها العالم في الوقت الراهن،
وما كان للجزائر أن تحقق ذلك
وسط هذه الظروف، لولا
الإصلاحات التي اعتمدها،
والنتائج الإيجابية التي
سجلتها العديد من القطاعات
المهمة والحيوية.

النمو خلال 2025، بالنظر إلى ديناميكية نشاط الاقتصاد الوطني المتواصلة والفعالة، التي عززت هذه التوقعات الإيجابية، المتجسدة من خلال المشاريع الاستثمارية الضخمة الجارية في مختلف القطاعات الحيوية والاستراتيجية، فضلا عن الغاز الطبيعي الذي بلغ إنتاجه مستويات قياسية، في ظل الطلب القوي والمتزايد عليه من قبل الدول المستوردة بكثرة لهذه المادة الحيوية، ونمو معتبرا في المحاصيل الزراعية... وهي معطيات تجعل هذه التوقعات أقرب منها إلى حقيقة ملموسة على أرض الواقع، بل إنها تؤكد بأن الدولة اختارت المسار الصحيح لبناء اقتصاد قوي يركز على أسس صلبة. إذا كانت أسعار

ومنها قطاع الطاقة والاستثمار وكذا قطاع المالية والفلاحة والصناعة، وغيرها من القطاعات التي من شأنها منح قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، التي تواصل منذ السنة الفارطة تسجيل تطور ملحوظ وأداء جيد، ساهم بشكل أو بآخر في انتعاش الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وكانت أيضا وراء تسريع الخطى نحو التنمية المستدامة المنشودة، التي تعززت بفعل حرص الدولة على تنويع الإنتاج الوطني، غير النفطي والغازي، الذي تسهر الدولة على تكريس وتوسيعه في كل الحالات والأحوال. يأتي هذا في وقت تشير فيه توقعات وريدت في تقرير سابق للبنك الدولي، إن الاقتصاد الجزائري سيشهد انتعاشا في

النفط سترتفع في 2025، حسب توقعات خبراء الطاقة، ممن يرون أن متوسط سعر النفط سيصل إلى 84 دولارا للبرميل خلال السنة المقبلة، فإن هذا سيعزز احتمالية دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة الانتعاش في 2025 بشكل كبير، ويساعد على استكمال المشاريع الاستثمارية التي هي قيد الإنجاز وانطلاق أخرى، وهذا يعني بالضرورة تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية أكيد، باعتبار أن الدولة لا تزال متمسكة ببعدها الاجتماعي وبالتنوع الاقتصادي، مثلما هي متمسكة أيضا باستكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية، التي كانت وراء تعزيز نمو هذا القطاع المهم والحيوي.

سعيدة

تسهيلات لتوسيع غراسة المحاصيل الزيتية



ب. بو عناني

الرياحية لصالح فلاحي الولاية وبعض طلبة المعهد، حيث تم التأكيد على دور التسميد المتوازن الذي يعتبر حلقة مهمة من حلقات المسار التقني للحبوب والبقوليات الجافة والزراعات الزيتية ودوره في رفع المردود . من جهة أخرى تتواصل عملية ربط المساحات والأراضي الفلاحية التابعة لمختلف الفلاحين والزارعين بالكهرباء الفلاحية، حيث تجاوزت 1200 مستثمرة عبر مختلف مناطق وبلديات الولاية مع ترقب مواصلة عملية ربط مختلف الأراضي والمستثمرات خلال سنة 2025 كون عديد الملفات لا زالت تنتظر دورها لوصول الكهرباء إليها كون أصحابها قاموا بحفر آبارهم منذ مدة هذا وستساهم هذه العملية التي تندرج ضمن تزويد الفلاحين بالكهرباء الريفية في توسيع المساحات المسقية وتطوير الشعب الفلاحية إضافة إلى المساهمة في رفع مردودية الإنتاج.

تعطي الدولة أهمية كبيرة للزراعات الاستراتيجية لاسيما البقول الجافة والمحاصيل الزيتية التي باتت تعطي نجاعتها بولاية سعيدة، حيث عرفت عديد البلديات غراسة دوار الشمس لاسيما ببلديات سيدي أعمر ويوب وسيدي بوبكر وذلك من خلال تشجيع الفلاحين ومرافقتهم لغراسة هذا النوع من المحصول الذي أعطى مردودا لابأس به مع التركيز على اتباع المسارات التقنية لضمان منتج كمي ونوعي، هذا في وقت نظمت تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية سعيدة بمشاركة كل من المعهد التقني للزراعات الواسعة، الغرفة الفلاحية والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين و شركة فارتبور يوما إرشاديا حول التسميد العقلاني للحبوب على مستوى المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني

خنشلة

تجنيد خبراء لرفع المردود والحد من استيراد الحبوب

بالمراقبة على مدار السنة بالأيام التحسيسية والإرشادية والتكوينية مع الفلاحين وأبناء الفلاحين، ابتداء من 20 نوفمبر 2024 إلى غاية موسم الحصاد.

وأكد لنا رئيس الغرفة الفلاحية، أن عملية التسجيل متواصلة للراغبين في الاستفادة من أيام تكوينية ضمن برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم البشري للشهر الجاري، من طرف المعهد التكنولوجي المتخصص للتكوين في الإنتاج الحيواني بقالة والذي يشمل مختلف الشعب الفلاحية، حيث تتكفل الغرفة الفلاحية بكل المصاريف المتعلقة بالتكوين لتوفيره مجاناً للمسجلين من الفلاحين وأبناء الفلاحين، من حيث النقل والإيواء والإطعام، طيلة فترة التكوين، على أن يتم وضع إجراءات خاصة في حالة تسجيل عدد كبير من المعننين، بجلب المختصين لضمان التكوين بولاية خنشلة.

المستوى الوطني وهي ولاية بطابعها الفلاحي الرعوي تمثل فيها شعبة زراعة الحبوب نسبة تتعدى سنويا 35 بالمائة من المساحة المستغلة المقدر بـ 257 ألفاً و 465 هكتارا وتعد المنطقة الجنوبية قطبا هاما في هذا المجال، بـ 33000 هكتار.

وأوضح المسؤول، أن الغرفة الفلاحية برمجت أياما تحسيسية لفائدة الفلاحين يوم 20 نوفمبر المقبل، بتأطير من خبراء ومختصين من المعهد التقني للزراعات الواسعة بقسنطينة والمعهد الوطني للأراضي والسقي وصرف المياه بأم البواقي، من أجل إعطاء كل الشروحات اللازمة وتقديم نصائح قيمة في مواضيع مهمة، منها ما يخص كيفية زراعة الحبوب وتقليب التربة والمسار التقني في ما يتعلق بالسقي والبذر، لتندرج الأيام التوعوية في إطار التزام الغرفة الفلاحية في المجلس التنفيذي للتحضير لموسم الحرث والبذر،

وبمشاركة مختصين وخبراء من معاهد وطنية، حيث انطلق عمل القافلة على مستوى المنطقة الجنوبية ببلدية بابار، ليستمر حتى يشمل كل الدوائر المعنية، على غرار دائرة قايس، اليوم الثلاثاء، لتليها دائرة الحامة الخميس المقبل وبعدها دوائر عين الطويلة وأولاد رشاش وبوحمامة وشار، إلى غاية 16 نوفمبر الجاري.

حيث يقدم الخبراء والمختصون توجيهات للفلاحين كل في اختصاصه وقد لقيت تجاوبا كبيرا من الفلاحين الذين طالبوا بتكثيف مثل هذه اللقاءات، لأهميتها، خاصة منهم الذين واجهتهم بعض الصعوبات والعراقيل، لتوجيههم من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في ظل المرافقة المستمرة من موسم الحرث والبذر إلى غاية موعد الحصاد، خاصة وأن ولاية خنشلة تحققت نتائج جد إيجابية في إنتاج الحبوب وتحتل المراتب الأولى على

جندت مديرية المصالح الفلاحية بخنشلة، خبراء لمرافقة منتجي الحبوب، باعتبار الولاية تحتل المراتب الأولى على المستوى الوطني بالريادة في الإنتاج، تنفيذاً لتعليمات وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الخاصة بمرافقة الفلاحين في إنتاج الحبوب وتطويرها وكذا رفع المردود للحد من استيراد القمح الصلب في سنة 2025، كهدف سيادي لضمان الأمن الغذائي بالاكفاء في هذه المادة، تجسيدا لتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وأكد رئيس الغرفة الفلاحية، ياسين كنزاري، في تصريح خص به النصر، أميس، أن مديرية المصالح الفلاحية أطلقت قافلة إرشادية تحسيسية حول تقنيات زراعة الحبوب من تحضير التربة إلى الحصاد، بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية واتحاد الفلاحين الولائي والصندوق الجهوي للتأمين الفلاحي، لفائدة الفلاحين المنتجي الحبوب بكل مناطق الولاية

الجمهورية

الأبيض سيدي الشيخ
الشروع في إنجاز مركزين جواريين لتخزين الحبوب

ع/فتاتي

إنجاز أشغال الوصلات الفردية لشبكة التطهير بالتجزئات الاجتماعية مع وضع حجر الأساس لإنجاز مركز جوارى لتخزين الحبوب. بسعة 50 ألف قنطار. وبلدية أريوات تم وضع حيز الخدمة القاعة المتعددة الرياضات ومساحة خضراء وفتح قسمين بملحقة المتوسطة بأريوات الفوقاني. وبلدية المحرة وتحت إشراف الوالي المنتدب، تم وضع حجر الأساس لإنجاز مركز جوارى لتخزين الحبوب بسعة 50 ألف قنطار - وإعطاء إشارة انطلاق أشغال إنجاز محطة الضخ من أجل تدعيم التخزين بالمياه الصالحة للشرب لقرية الدغيمة لفائدة 4900 ساكن، وتكريم الأسرة الثورية من مجاهدين وأبناء الشهداء بثانوية العرابي معمر.

احتفلت الولاية المنتدبة الأبيض سيدي الشيخ بسبعينية الثورة التحريرية المجيدة تحت شعار «نوفمبر المجيد وفاء وتجديد» بإطلاق ووضع حيز الخدمة مشاريع تنموية بالولاية المنتدبة. فتحت إشراف الوالي المنتدب مؤذن عبد ربي تم وضع حجر الأساس لإنجاز مجمع مدرسي بحي 1360 سكا صنف 2 لتحسين تدرس التلاميذ وتخفيف الضغط عن المدارس المجاورة وإعطاء إشارة التهيئة الخارجية بحي الشعب، ومشروع جلب المياه الصالحة للشرب، ومشروع إنجاز خزان مائي سعة 500 م³، وإعطاء إشارة انطلاق مشروع

الوالي يكشف خلال ملتقى الطب البيطري

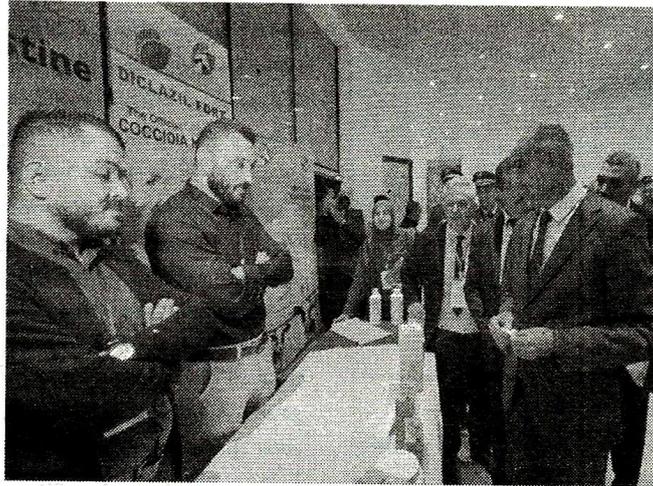
أقطاب فلاحية جديدة وامتيازات مغرية للمستثمرين بالبرج

دعا والي برج بوعريريج، كمال نويصر، أمس، الراغبين في الاستثمار في مختلف الشعب الفلاحية والصناعات التحويلية وكذا المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب المخابر، للاستثمار بإقليم الولاية، لما توفره من إمكانيات، كاشفا عن التحضير لإنجاز أقطاب فلاحية جديدة، فضلا عن تهيئة الأرضية المناسبة للنجاح، من خلال مد المحيطات والمستثمرات الفلاحية بشبكة الكهرباء، شق المسالك الفلاحية ومنح رخص لحفر الآبار، لتضاف إلى محيطات السقي ومحطات معالجة المياه المستعملة لتوسيع رقعة المساحات المسقية.

وأصحاب المخابر إلى الاستثمار بإقليم الولاية، سيما بالنظر للعوامل والامكانيات والمؤهلات التي تتميز بها الولاية، فضلا عن سعي السلطات الولائية إلى عصرنه وتطوير قطاع الفلاحة، والانتقال إلى طرق عصرية تواكب التكنولوجيا الحديثة، التي تسمح بتحقيق الأمن الغذائي، وتطوير الشعب الفلاحية كما ونوعا.

كما أكد تقديمه كافة التسهيلات للمستثمرين في هذا المجال، ومرافقتهم وتشجيعهم، من خلال توفير سبل الدعم للفلاحين، بتنوع نشاطاتهم وشعبهم الفلاحية وزيادة إنتاجهم، مع خلق أقطاب جديدة متخصصة في هذا المجال وإنجاز الهياكل القاعدية وتوسيع شبكة الكهرباء الفلاحية ومنح التراخيص لحفر الأنقاب الفلاحية، وتوسيع مساحات السقي الفلاحي المخصصة للإنتاج الزراعي، والعمل على جعل مكانة الولاية ضمن مصاف الولايات الرائدة في الإنتاج الفلاحي والحيواني.

ع/بوعبدالله



البيبان للأطباء البيطرة الخواص ببرج بوعريريج، على مدار 3 أيام، حيث شهد في يومه الأول حضور نخبة من المختصين وأهم المخابر البيطرية والفلاحية على المستويين المحلي والوطني، فضلا عن تنظيم معرض للمنتجات الطبية والأسمدة والأدوية وكذا المستحضرات الغذائية للثروة الحيوانية والنباتية. واستغل الوالي هذه الفرصة، لدعوة المتعاملين الاقتصاديين

فضلا عن اطلاق مشاريع هامة لشق الطرقات والمسالك الغابية والفلاحية على مسافة تفوق 500 كيلومتر ناهيك عن منح الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الفلاحين ومن ذلك رفع التجميد عن رخص حفر الآبار. وقد تم تنظيم هذا الملتقى تحت شعار دور الطبيب البيطري في التنمية الاقتصادية، من قبل المنتشية البيطرية لمديرية المصالح الفلاحية، بالتنسيق مع جمعية

وأكد الوالي خلال أشغال الملتقى الوطني «المقراني» للطب البيطري في طبعته الثالثة، المنظم بفندق (بني حماد) بمدينة البرج، على توفر جميع الظروف المساعدة لنجاح أي مشروع، بالإضافة إلى منح بدائل مختلفة للراغبين في الاستثمار، انطلاقا من توفر المناخ المناسب لتجسيد المشاريع والمستثمرات في مختلف الشعب الفلاحية والزراعية، بالإضافة إلى إمكانيات إنجاز مشاريع مدمجة تجمع بين الإنتاج النباتي والحيواني والصناعات التحويلية للمنتوجات، حيث تتوفر الولاية على مناطق صناعية عبر العديد من البلديات، فضلا عن التحضير لإنجاز مناطق مصغرة للنشاطات ببعض البلديات التي تتميز بطابعها الفلاحي وفوق كل هذا أشار إلى رصد مبالغ مالية معتبرة وتجسيد مشاريع البنى التحتية، خلال السنوات القليلة القادمة، لاسيما ما تعلق منها بتغطية أغلب المناطق والمستثمرات بشبكة الكهرباء الفلاحية،

بعث أشغال المشروع المتوقف لسنوات

نحو رفع قدرة إنتاج الحليب إلى مليون لتر يوميا بميلة

ومخابر المراقبة وإنتاج الحليب الأجبان، فضلا عن نقاط التوزيع، يبلغ مالي يقدر بأكثر من 400 مليار سنتيم.

كما أشار ذات المصدر، أن المركب سينجز وفق المعايير العالمية المعمول بها في إنتاج الحليب والأجبان، كما ينتظر فور دخوله حيز الخدمة إنتاج مليون لتر من الحليب في 8 ساعات في اليوم، بالإضافة إلى صناعة الأجبان، ما سيسمح بتلبية الاحتياجات اليومية من الحليب والأجبان على المستوى المحلي ولما فتح أبواب التصدير للخارج فيما يتعلق الأجبان، فضلا عن توفير 600 منصب شغل مباشر وحوالي 5 آلاف غير مباشر.

مكي ب

مجمع لإنتاج الحليب والأجبان الذي كان متوقفا لسنوات عديدة، كما أكد على العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية لإيصال الكهرباء والماء لمنطقة النشاطات بوادي العثمانية في أقرب الآجال والتي تراهن عليها السلطات المحلية للنهوض بالقطاع الصناعي بالمنطقة، ناهيك عن توفير كل الظروف الملائمة للمستثمرين.

ويتربع مشروع إنتاج الحليب والأجبان بوادي العثمانية، الذي يعتبر من أضخم المشاريع في القارة الإفريقية، حسب الشروحات المقدمة من طرف القائمين على العملية، على مساحة إجمالية تقدر بـ 5 هكتارات، منها هكتارين لإنجاز المنشآت على غرار هيكل الإدارة

عدة مشاكل إدارية، وأوضح والي الولاية، أنه هاته العملية تأتي تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بضرورة مرافقة المستثمرين وحل مشاكلهم بغية تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، حيث تم رفع القيود والعراقيل التي كان يعاني منها مشروع إنتاج الحليب والأجبان لأحد المستثمرين الخواص ببلدية وادي العثمانية، كما تم تسليمه رخصة استغلال استثنائية. وأضاف ذات المتحدث، أن مصالجه تسعى لرفع العراقيل عن كل المستثمرين الجادين ومرافقتهم إلى غاية تجسيد مشاريعهم، على غرار

أشرف والي ميله، مصطفى قريش، مساء أمس الأول، بمنطقة النشاطات 52 هكتارا في بلدية وادي العثمانية، على بعث أشغال مشروع إنجاز مجمع لإنتاج الحليب والأجبان المتوقف لسنوات عديدة، الذي ينتظر عند وضعه حيز الخدمة إنتاج مليون لتر من الحليب يوميا، ما سيمكن من تلبية الاحتياجات اليومية بالمنطقة وما جاورها، فضلا عن توفير العديد من مناصب الشغل. وتنقل المسؤول التنفيذي الأول رفقة السلطات المدنية والعسكرية، مساء أول أمس، إلى منطقة النشاطات 52 هكتارا ببلدية وادي العثمانية، لإعادة بعث أشغال المشروع الذي كان متوقفا لسنوات عديدة بسبب

منح عقود الامتياز لأزيد من 50 فلاحا في بومرداس

عن ولاية بومرداس والمندوب المحلي لوسيط الجمهورية لبومرداس بالنيابة. يذكر أن الوالي أشرفت على الدفعة الرابعة من توزيع عقود الامتياز الفلاحي اليوم بعد 3 دفعات سابقة (21+ 101 + 50) لتتصدر ولاية بومرداس ولايات الوطن في مجال منح عقود الامتياز الفلاحي التي ستمكن الفلاحين من استغلال أراضيهم 40 سنة قادمة والاستفادة من دعم الدولة في مجال الزراعة

■ أشرفت، أمس، والي بومرداس، فوزية نعامة، على منح عقود الامتياز الفلاحي لفائدة أزيد من 50 مستفيدا من الفلاحين والمستثمرين عبر مختلف بلديات الولاية على مستوى قاعة المحاضرات يوسف بن أوجيت.

وحضر حفل تسليم عقود الامتياز الفلاحي كل من المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية ونائب رئيس المجلس الشعبي الولائي وأعضاء اللجنة الأمنية الولائية ونواب البرلمان بغرفتيه

محافظة الغابات بتلمسان تحديد 11 منطقة للصيد البري

• إجراء دورات تكوينية لفائدة 1129 صيادا



فائزة.ش

حددت محافظة الغابات 11 منطقة للصيد تتربع على مساحة تزيد من 92 هكتارا وتنحصر هذه المساحة بكل من دوائر وبلديات سبدو وبني بوسعيد وبني سنوس وصبرة والرمشي وندرومة وعين تالوت وأولاد ميمون وبن سكران وشتوان ولعريشة ولعزاييل وكذا سيدي مجاهد وبوحلو وبني ورسوس والوادي لخضر وسيدي العبدلي وعين فزة.

التي تتراوح مساحتها المقتطعة والمخصصة للصيد البري ما بين 5 آلاف هكتار و 250 هكتارا، هذه الغابات صدر في شأنها قرار ولائي يتعلق بشروط ممارسة الصيد وتسمح محافظة الغابات بصيد الطرائد المُرخص لها فقط على غرار حجل قامبرا وحمام الغابة والأرنب البري والخنزير الذي ينبغي اصطيفاده خلال حوشات الصيد الإدارية والزرزور والسمنة المغردة والسمان وحسب ما علم من مصالح الغابات أنه طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 2017 الذي يحدد شروط وكيفيات التدريب للحصول على شهادة التأهيل لحيازة رخصة الصيد تم إجراء دورات تكوينية لفائدة الصيادين البالغ عددهم 1129 بالإضافة لـ 32 جمعية مشاركة في نفس المجال التي تم منحها لحد اللحظة

والجمارك والبيئة والجمعيات والمجتمع المدني المعنيين بالإبلاغ عن أي تجاوز في الصيد والطرائد باستثناء عمل الحوشات الإدارية المجابهة للحيوانات البرية المفسدة كالخنزير الذي ينجم عنه ضرر كبير وتكببت من خلاله 27 بلدية خسارة كبيرة في الحقول والمستثمرات والبساتين حيث أسهمت 21 جمعية في قتل 134 خنزيرا عملا بالمرسوم التنفيذي رقم 06-248 المؤرخ في 2006 الذي يحدد كيفية تنظيم الحوشات الإدارية للقضاء على صيد الخنزير

955 رخصة مسلمة وقبل هذا تم إحصاء الطرائد المتواجدة عبر المناطق المخصصة للصيد عن طريق الكراء لحمايتها من الانقراض بما فيه القواع (نوع من الأرناب) المقدر بـ 8 آلاف و 573 و 5 آلاف و 396 أرنبا و 21 ألف و 331 حجلا ولمكافحة الصيد المحظور تم حجز خلال السنة الجارية 2024 ، قرد واحد و 430 طائر حسون وهذا في إطار حماية الأصناف المحمية غير الأليفة بحيث هناك أجهزة تحارب المتاجرة بالحيوانات البرية بمن فيهم الدرك الوطني والشرطة

غرس 4 آلاف شجيرة بمنطقة المرجة



ب. بو عناني

وذلك لضمان نجاح المشروع من جهة أخرى فإن هناك مشاريع تم إنجازها تخص الغراسة الرعوية بكل من بلديات سيدي أحمد والمعمورة، هذا في إطار الحفاظ على الثروة الحيوانية و حماية الحياة البرية، في حين قام عناصر مقاطعة الغابات يوب بحضور رئيس المقاطعة، بالقبض على أشخاص يمارسون الصيد بطريقة غير شرعية، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقهم.

تواصل محافظة الغابات لولاية سعيدة عملية التحضير للانطلاق في عملية غراسة بعض الأشجار والشتلات بمختلف المناطق وبلديات الولاية، حيث من المنتظر أن يتم الشروع في الغراسة الغابية بمنطقة المرجة ببلدية عين الحجر على مساحة 50 هكتارا بتعداد 4000 شجيرة، وسيتم غرسها بالموقع المذكور مع متابعة عملية السقي والحراسة،